

Distr.: General  
1 July 2009  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٩٥ (ن) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح  
وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	الجمهورية التشيكية
٢	.....	السلفادور
٣	.....	لبنان
٣	.....	المكسيك
٤	.....	إسبانيا
٩	.....	الإمارات العربية المتحدة

\* A/64/50.



## أولا - مقدمة

١ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥١/٦٣، المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة". وفي الفقرة ٤ من القرار، دعت الجمعية جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين.

٢ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوهم لتقديم معلومات بشأن الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود التي وردت. وسيصدر ما يرد من ردود إضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

### الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - تؤيد الجمهورية التشيكية الأهداف المتوخاة في قرار الجمعية العامة ٥١/٦٣ وتدعو إلى تنفيذها.

٢ - ويجري تنفيذ عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح بدقة وفقاً لأحكام المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة ولأحكام قانون الاتحاد الأوروبي بشأن المعايير التشريعية وقوانين الجمهورية التشيكية المتعلقة بحماية البيئة.

### السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

١ - لدى السلفادور أحكام خاصة في قانون البيئة تتعلق بحماية الموارد الطبيعية والبيئة والحفاظ عليها وتنميتها، وقد اعتمد المجلس التشريعي هذا القانون في ٢ آذار/مارس ١٩٩٨.

٢ - وأصدرت السلفادور أيضاً النظام العام بشأن البيئة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم ١٧ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، مما أدى إلى تطوير قانون البيئة وتيسير تطبيقه

وإنفاذ المعايير البيئية الدولية الواردة في الاتفاقات والالتزامات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٣ - وليس لدى القوات المسلحة في السلفادور أي أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فهي تتبع وتمثل لقواعد مراعاة المعايير البيئية التي وضعتها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تعالج مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٤ - ولا تتوخى الخطة الوطنية لتحديث وتجهيز القوات المسلحة حيازة أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل.

٥ - وستظل حكومة السلفادور تتقيد بالوفاء بالالتزامات الدولية بمراعاة المعايير البيئية في إعداد اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

## لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تفيد وزارة الدفاع أن لبنان ليس لديه أي أسلحة تؤثر على البيئة. ويؤيد لبنان جميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار واحترام المعايير البيئية. ويعيد لبنان تأكيد قلقه بشأن حيازة إسرائيل لترسانة من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى حيازتها لقوة نووية.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - تعي المكسيك الأثر الخطير الذي تحدثه أسلحة الدمار الشامل - النووية منها أو البيولوجية أو الكيميائية أو الإشعاعية - وغيرها من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية ومخلفاتها، على البيئة وعلى الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ في جميع أنحاء العالم.

٢ - والمكسيك على اقتناع بوجوب إعداد وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة بطريقة متوافقة مع التعاون الدولي في منع الآثار الممكنة الضارة بالبيئة ومراقبة تلك الآثار وإزالتها، وبخاصة خلال مرحلة تكديس الأسلحة أو تدميرها. ومن ثم، فقد عملت دولتنا بالاشتراك مع الهيئات الدولية من أجل إنشاء وتنفيذ صكوك متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وحماية البيئة.

- ٣ - ويساور المكسيك القلق بشأن أن مناطق واسعة من الأراضي التي كانت سابقا مكرسة للزراعة أو لتربية الثروة الحيوانية، فضلا عن مناطق مائية داخلية وساحلية ونظم إيكولوجية عموما، مهددة بالتلوث من جراء الاستخدام العشوائي لمختلف أنواع الأسلحة والافتقار إلى الأنظمة الوطنية الفعالة التي تمكن من تدمير الأسلحة بأقل أثر ممكن على البيئة.
- ٤ - ولا تنتج المكسيك أسلحة الدمار الشامل، ولا تستخدمها أو تكدها، ولا تسمح لها بعبور أراضيها. وفيما يتصل بذلك، اعتمد الكونغرس تشريعا اتحاديا لفرض الرقابة على المواد الكيميائية التي يمكن تحويل استخدامها إلى صناعة الأسلحة الكيميائية، ويقصد من هذا التشريع تخفيض الآثار البيئية غير المنظورة ومواءمة القانون المكسيكي مع التشريع الدولي في هذا المجال.
- ٥ - وتفرض المكسيك رقابة صارمة على المواد الحربية الموجودة في أيدي قواتها المسلحة وقد أنشأت وسائل آلية لتدمير الأسلحة والذخائر التقليدية، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بسجل لأي عتاد يتم تدميره.

## إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

- ١ - يتسم المجتمع الإسباني بالحساسية الشديدة إزاء الأثر البيئي الممكن لأي نشاط صناعي، ويشكل ذلك أيضا اعتبارا هاما في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي إسبانيا، تعمل المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي، التي أدمجت في القانون الإسباني وأصبحت ملزمة بالتالي، بمثابة علامات مرجعية للإدارة البيئية.
- ٢ - ويرد أدناه وصف للإجراءات التي تتبعها إسبانيا لتدمير الأسلحة أو الذخائر في إطار تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة التي هي طرف فيها.
- تدمير الألغام المضادة للأفراد:** اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد)
- ٣ - فرضت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧ تدمير المخزونات الوطنية في أجل لا يتعدى أربع سنوات ونصف بعد إيداع صك التصديق.
- ٤ - وبموجب القانون رقم ١٩٩٨/٣٣ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر والمتعلق بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد والأسلحة ذات الأثر المماثل (الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٣٩،

المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، تعهدت إسبانيا بتدمير عتادها من الألغام المضادة للأفراد قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومع ذلك، انتهت عملية التدمير قبل ذلك الموعد بعشرة أشهر، يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أي قبل الأجل النهائي الذي حددته المادة ٤ من الاتفاقية بأكثر من سنتين.

٥ - وقد قامت بعملية تدمير الألغام المضادة للأفراد الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremeñas (FAEX)، مما ضمن أعلى مستوى من الأمن وانعدام الأثر البيئي، وفقا لمقياس الجودة ISO-14000 والأمر التوجيهي للمجلس الأوروبي 94/67/EC بشأن إحراق النفايات الخطيرة.

٦ - وفي المجموع، تم تدمير ٣٦٥ ٨٤٩ لغمًا في أجل قياسي بلغ ٢٨ شهرًا، بمعدل ٢٠٠ لغم في اليوم. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للعملية ٣ ٢٢٨ ٠٠٠ يورو، وهو ما جعل كلفة تدمير اللغم الواحد لا تتعدى ٣,٨ يورو. وبدأت العملية بتفكيك الألغام، وفصل العبوة المتفجرة عن الهيكل وبقية المكونات. وبعدها، جرى إحراق المتفجر في فرن حرارته ٤٥٠ درجة مئوية. وبعدها تم تمرير الغازات الناجمة عن ذلك من خلال خط للمعالجة فصلت فيه المعادن الثقيلة التي جمعتها لاحقًا مؤسسات إدارة النفايات. وأخضعت الغازات النهائية لعملية أكسدة حفازة تم عن طريقها تحويل أول أكسيد الكربون إلى ثاني أكسيد الكربون بحيث أصبحت غير مضرّة للبيئة. وكشاهد على القضاء على هذه الألغام، تم الاحتفاظ بغشاء اللغم الذي يحمل الرقم التعريفي وتاريخ التدمير.

#### تدمير الأسلحة التقليدية: معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

٧ - تفرض معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي دخلت حيز النفاذ سنة ١٩٩٢ حدودًا على المخزونات في خمس فئات للأسلحة التقليدية مما يتطلب القيام بتخفيضات. وفي حالة إسبانيا، كان ذلك يعني التخلص من ٣٧١ دبابة قتال و ٨٧ قطعة مدفعية، وهي عملية تم الانتهاء منها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٨ - ومنذ ذلك التاريخ، تواصلت عمليات تخفيض الأسلحة للتعويض عن ارتفاع العدد الناجم عن دخول عتاد حديث للخدمة، بغية التأكد من عدم تجاوز الحدود المرسومة في الفئات الخمس للأسلحة. علاوة على ذلك، باشرت إسبانيا عملية لتخفيض المخزونات تتجاوز الالتزامات التي تفرضها المعاهدة.

٩ - وتنص المادة الثامنة من المعاهدة على خيارات التخفيض في كل فئة من فئات الأسلحة التي تغطيها المعاهدة: إذ يمكن تخفيضها بتحويلها إلى أغراض غير عسكرية،

أو وضعها كنماذج ثابتة للمشاهدة، أو استخدامها لأغراض التدريب على الأرض، أو استخدامها كأهداف أرضية، ولكن أكثر الوسائل استخداما هي التدمير.

١٠ - وينظم عملية تدمير الأسلحة بروتوكول الإجراءات المنظمة لتخفيض الأسلحة والعتاد التقليدي التي تحددها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الذي ينص على عمليات المعالجة المتعددة التي يجب أن تخضع لها قطعة السلاح لتعتبر غير صالحة للاستعمال. بيد أن البروتوكول لا ينص على أي تنظيم بيئي، بل أنه على العكس ينص على أن "لكل دولة طرف الحق في استخدام أي وسيلة تكنولوجية تعتبرها ملائمة".

١١ - وفي حالة إسبانيا، تم التعاقد بشأن تخفيض الأسلحة والعتاد مع مؤسسات خاصة تخضع، من وجهة نظر بيئية، للقوانين العامة للدولة والقوانين الخاصة بالمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي حيث يجري التخفيض.

١٢ - وتجري العملية كما يلي:

- كخطوة أولية، تسحب من السلاح المكونات الصالحة للاستخدام التي لا يلزم تخفيضها وفقا للمعاهدة، وكذلك أي ذخيرة متبقية. وتقوم بهذه الخطوة الوحدات العسكرية ذاتها؛

- بعد ذلك، تُسلم المسؤولية للمؤسسة المكلفة بالتخفيض الملزمة بأن تزيل مسبقا أي ملوثات متبقية؛ وهذا يعني السوائل أو الغازات القابلة للاشتعال، أو مواد التشحيم، أو سوائل التبريد؛ والبطاريات الكهربائية وأجهزة الإضاءة الثابتة؛ وتنظيف سخام الدائرة المغلقة (مع تصفية المياه المستعملة). وتمر هذه الملوثات جميعها في النظام الوطني لجمع المواد الخطيرة الذي تلي قواعده المعايير العامة المنصوص عليها في سياق الاتحاد الأوروبي؛

- وأخيرا، تُدمر الأجزاء المعدنية عن طريق إحدى العمليات التالية: التقطيع أو اللي أو التكسير. وقد رفضت إسبانيا طريقة التدمير باستخدام المتفجرات، تحديدا بسبب تكلفتها البيئية. وتستفيد المؤسسات الخاصة المشاركة في العملية من بقايا المعدنية كخردة تحتفظ بها كجزء من مردود خدماتها وتنقلها إلى الأفران العالية الحرارة لتدويرها.

تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن  
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٣ - يقضي الجزء الرابع (جيم) ٢ من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن  
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأن ”يجري اللجوء إلى التدمير، عموماً، للتخلص من  
الأسلحة المتاجر بها بشكل غير مشروع التي تستولي عليها السلطات الوطنية، ما إن تستكمل  
الإجراءات القانونية الواجبة“.

١٤ - وقد جرى توسيع المعيار المذكور أعلاه ليشمل الأسلحة التي تصادها القوات  
الإسبانية المشاركة في عمليات حفظ السلام. وكما كان عدد الأسلحة المستولى عليها  
صغيراً - وهذا هو الحال في كثير من الأحيان عندما تخف حدة الوضع المتأزم - وكان  
تخزينها مشكلة وكان من غير الممكن بالضرورة ضمان الأمن المناسب، يجري تدميرها بسرعة  
وفقاً لما ينص عليه قانون الأسلحة في إسبانيا. وفي حالة المسدسات أو البنادق، يتم إحداث  
ثقوب في الماسورة والمكونات الأساسية لعلبة التشغيل. وإذا كان الأمر يتعلق بقاذفات القنابل  
أو قاذفات اللهب، يستخدم التكسير إن أمكن الوصول إلى منشأة مجهزة بمكبس  
هيدروليكي، وإذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى تقطيعها بمشعل القطع. وتدرج العناصر التي  
دمرت في قائمة بإشراف رئيس الوحدة، ويُقدّم تقرير عنها إلى إدارة المنظمة الدولية التي تقود  
البعثة. وإضافة إلى ذلك، تقام أحياناً احتفالات مناسبة لتدمير الأسلحة المستولى عليها يحضرها  
شهود وممثلون عن وسائل الإعلام المحلية.

١٥ - علاوة على ذلك، يقضي الجزء الرابع (جيم) ١ من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في  
أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأنه ”يفضل تدمير أي أسلحة صغيرة يتقرر  
أنها زائدة عن الاحتياجات الوطنية“. وفي هذه الحالة، نظراً لأن عدد الأسلحة التي ينبغي  
تدميرها يكون كبيراً عادة، يجري تخزين الأسلحة على نحو ملائم. وبعدئذ توضع برامج للحد  
من الأسلحة، وما إن يتوفر تمويلها، تضطلع بها منشآت صناعية تديرها دوائر اللوجستيات  
التابعة لوزارة الدفاع، أو يُعهد بها إلى شركات خاصة مسجلة لدى الوزارة. والتقنية  
المستخدمة عادة هي التكسير و/أو التقطيع بمقص ميكانيكي أو هيدروليكي، حيث تعتبر  
هاتان الطريقتان الأقل تلويثاً. وبخلاف ذلك، تقطع المكونات الصلدة بصورة استثنائية  
باستخدام شعلة الأوكسجين والأسيتلين. وفي جميع الحالات، يجري التأكد من جعل الأسلحة  
وجميع المكونات الأساسية والثانوية غير صالحة للاستخدام. ويشطب السلاح من قائمة الجرد  
موجب شهادة تدمير يضعها مجلس الضباط المعيّنين لهذا الغرض. وما أن يدمر السلاح،  
تفصل الأجزاء المعدنية عما يتبقى: الخشب واللدائن والبكلايت والزجاج، وما إلى ذلك.

وعند فصل المكونات المختلفة، ترسل المخلفات المعدنية إلى المصاهر، في حين يتولى النظام الوطني لمعالجة النفايات أمر البقايا الأخرى.

#### تدمير الأسلحة الشظوية: اتفاقية الذخائر العنقودية

١٦ - تدعو الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، الموقعة في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى تدمير المخزونات الوطنية من الذخائر العنقودية في غضون ثماني سنوات من بدء نفاذها لكل دولة طرف. وفي حالة إسبانيا، اعتمد البرلمان الاتفاقية بالفعل وسيجري إيداع صك التصديق قريباً. ومع ذلك، دمرت إسبانيا بالفعل جميع الذخائر من ذلك النوع التي زُودت قواتها المسلحة بها، باستثناء الذخائر التي يُحتفظ بها لأغراض التطوير والتدريب، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية.

١٧ - وقامت الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremenas (FAEX) بتدمير جميع أنواع الذخائر العنقودية الموجودة في حوزة القوات المسلحة الإسبانية، وقد ضمنت الشركة أقصى قدر من الأمن وانعدام الأثر البيئي، وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001 2004 والأمر التوجيهي للمجلس الأوروبي 94/67/EC المتعلقين بإحراق النفايات الخطرة.

١٨ - وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، دُمِّر ما مجموعه ١ ٩٥٠ قذيفة هاون من نوع ESPIN-21 و ١ ٨٢٥ قنبلة هاون من نوع MAT-120، بالإضافة إلى قنابل تطلق من الطائرات عددها ٥٣٧ قنبلة من نوع CBU-100، و ٣٨ قنبلة من نوع CBU-99B و ٣٨٥ قنبلة من نوع BME-330B/AP. وبلغت التكلفة الإجمالية للعملية ٤ ٩١١ ٣٥٧،٤٥ يورو، حيث تتراوح تكلفة الوحدة، وفقاً لنوع السلاح، بين ٥٠٠ يورو لأبسط الأنواع و ٦ ٠٠٠ يورو للقنابل من نوع BME-330B/AP.

١٩ - وبدأت العملية الصناعية التي تلت ذلك بتفكيك القنابل وفصل العناصر المختلفة. واستخرج النظام الوطني لمعالجة النفايات العناصر الحاملة (المعادن الحديدية وغير الحديدية واللدائن والمنسوجات) وأعاد تدويرها. وأُحرقت العناصر الفعالة في فرن كاظم للحرارة، ومُرِّرت الغازات الناتجة عبر خط معالجة حيث جرى فصل المعادن الثقيلة لتجمعها في وقت لاحق شركات إدارة النفايات. وأُخضعت الغازات النهائية لأكسدة حفزية حولت أول أكسيد الكربون إلى ثاني أكسيد الكربون غير الضار بالبيئة. وكدليل على التدمير، جرى الإبقاء على أحد المكونات المميزة للقنابل العنقودية، اعتماداً على نوع القنبلة، مثل المظلة أو مجموعة مخروط الذيل.

## الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالعربية]

[ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ ]

## مقدمة

١ - تناولت الجمعية العامة، في قرارها ٥٠/٦٣ و ٥١/٦٣ مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات بشأن التدابير التي تتخذها في هذه المجالات.

## التدابير التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ هذين القرارين

٢ - الانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية:

(أ) انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨؛

(ب) انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ والبروتوكول الملحق بها؛

(ج) في عام ٢٠٠٣، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أبرمت الإمارات العربية المتحدة اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(د) انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛

(هـ) انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم لبعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة في مجال التجارة الدولية؛

(و) انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛

(ز) انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

٣ - سن تشريعات بشأن مراقبة المواد المشعة، والحد من الأضرار البيئية التي تحدثها، تشمل ما يلي:

- (أ) القانون الاتحادي رقم ١ لعام ٢٠٠٢ بشأن تنظيم ومراقبة استخدام المصادر المشعة والحماية من أخطارها، بصيغته المعدلة بالقانون الاتحادي رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٦؛
- (ب) القانون الاتحادي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ بشأن الإرشادات التنظيمية الأساسية للتعامل مع الإشعاعات المؤينة في الإمارات العربية المتحدة؛
- (ج) القانون الاتحادي رقم ٥٦ بشأن الإرشادات التنظيمية للنقل الآمن للمواد المشعة في الإمارات العربية المتحدة؛
- (د) القانون الاتحادي رقم ٥٧ لعام ٢٠٠٤ بشأن القوانين التنظيمية الأساسية لإدارة النفايات المشعة في الإمارات العربية المتحدة.
- ٤ - وتشارك الإمارات العربية المتحدة في مؤتمرات ومنتديات وحلقات عمل دولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعقد منتديات بشأن القضايا المتصلة بالحد من الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

#### خاتمة

- ٥ - تؤمن الإمارات العربية المتحدة بتسوية الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية، وهي تتبع مبادئ الحوار والتفاوض لحل النزاعات بين الدول. وتدعو الإمارات العربية المتحدة إلى حل نزاعها مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن عودة جزرها المحتلة، أبو موسى وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، على أساس الحوار والتفاهم عن طريق وساطة دولية أو محكمة العدل الدولية، وذلك تمسياً مع التزامها بتطبيق مبادئ القانون الدولي في هذه المسائل. وتدعو الإمارات العربية المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (البيولوجية والكيميائية والنووية).